

† ◊ ΧΗΛΕ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΞΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 07 فبراير 2023

العدد 676

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
06.....	جدول أعمال المجلس
07.....	أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة
09.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة
10.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية
20.....	أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية

■ اجتماع المكتب رقم 2023/05

ليوم الإثنين 30 يناير 2023

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 30 يناير 2023 اجتماعاً برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة،

ومشاركة السادة الأعضاء:

■ محمد حنين	:	النائب الأول للرئيس؛
■ فؤاد القادري	:	النائب الثالث للرئيس؛
■ عبد الإله حفظي	:	محاسب المجلس؛
■ ميلود معصيد	:	محاسب المجلس؛
■ مصطفى مشارك	:	أمين المجلس؛
■ جواد الهلالي	:	أمين المجلس.

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع السيدة والسادة:

■ أحمد اخشيشن	:	النائب الثاني للرئيس؛
■ المهدي عثمان	:	النائب الرابع للرئيس؛
■ عبد السلام بلقشور	:	النائب الخامس للرئيس؛
■ محمد سالم بنسعود	:	محاسب المجلس؛
■ صفية بلققيه	:	أمينة المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

الملتقى البرلماني للجهات

← قرار رقم 2023/05/01 برمجة ندوتين موضوعيتين جمويتين في شهر ماي بشراكة مع جهة الدار البيضاء-سطات، وفي شهر يونيو بشراكة مع جهة العيون-الساقية الحمراء، والملتقى البرلماني الخامس للجهات في شهر يوليوز بمقر مجلس المستشارين.

العلاقة مع المؤسسات الدستورية

← قرار رقم 2023/05/02 بانتداب السادة مصطفى مشارك، جواد الهلالي وعبد الإله حفطي، لأمانة الجلسة العامة المبرمجة يوم الثلاثاء 31 يناير 2023 على الساعة الثانية زوالاً، لانتخاب عضو بالمحكمة الدستورية في إطار تجديد الثلث الثاني لأعضاء هذه المحكمة. (المرشح المقدم من مكتب المجلس: السيد محمد ليدي).

← قرار رقم 2023/05/03 بالدعوة لاجتماع ندوة الرؤساء يوم الإثنين 30 يناير 2023 على الساعة الثانية زوالاً لترتيب جلسة انتخاب المجلس لعضو بالمحكمة الدستورية، وتنظيم المناقشة بالجلسة العامة التشريعية المبرمجة يوم الثلاثاء 31 يناير 2023 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية.

التشريع

← قرار رقم 2023/05/04 بعقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 31 يناير 2023 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، برئاسة السيد محمد حنين النائب الأول للرئيس، والسيد مصطفى مشارك في الأمانة، للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 13.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛
- مقترح قانون بتتميم المادة 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية؛
- مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية؛
- مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية بالوظيفة الصحية؛
- مشروع قانون رقم 53.22 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.22.770 الصادر في 9 ربيع الأول 1444 (6 أكتوبر 2022) بسن أحكام خاصة بالمجلس الوطني للصحافة.

← قرار رقم 2023/05/05 بإرجاء برمجة الدراسة والتصويت أمام الجلسة العامة على "مقترح قانون يقضي بتغيير المادتين 2 و4 من القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي"، وذلك استجابة لطلب الحكومة.

← قرار رقم 2023/05/06 بالإعلان عن:

- التوصل بمشروع قانون رقم 54.22 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 69.00 المتعلق بالمرقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، فور إحالته من مجلس النواب؛
- سحب فريق التجمع الوطني للأحرار لمقترح القانون الذي تقدم به، القاضي بتعديل وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد.

❖ الأسئلة الشفهية

← قرار رقم 2023/05/07 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 31 يناير 2023، برئاسة السيد محمد حنين النائب الأول للرئيس، والسيد مصطفى مشارك في أمانة الجلسة، لمساءلة قطاعات: الداخلية، الصناعة والتجارة، السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

← قرار رقم 2023/05/08 بإحالة الطلبين اللذين توصلت بهما رئاسة المجلس لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 31 يناير 2023، إلى الحكومة لتحديد الموقف منها، طبقاً لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، والمقدمين من قبل:

- منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "معاونة ساكنة المناطق النائية من موجة البرد القارس التي تجتاح قراهم ودواويرهم"؛ (عبّرت الحكومة عن تعذر تفاعلها مع هذا الطلب)؛
- رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل حول موضوع: "الأوضاع داخل المكتبة الوطنية"، (عبّرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع الطلب، على أن تتم برمجته في جلسة عمومية لاحقة).

❖ العلاقات الخارجية

← قرار رقم 2023/05/09 بعقد اجتماع لرئيسي مجلس المستشارين ومجلس النواب مع أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب – الاتحاد الأوروبي، يوم الثلاثاء 31 يناير 2023 على الساعة الرابعة بعد الزوال.

للمتابعة:

❖ أنشطة إشعاعية

← تنظيم المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية يوم الثلاثاء 21 فبراير 2023.

❖ المجموعات الموضوعاتية المؤقتة

← اجتماعات المجموعات المذكورة لبلورة تصوراتها المنهجية ووضع برامجها الزمنية.

1- برنامج الجلسات العامة .



يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 07 فبراير 2023 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة، تليها جلسة عامة أخرى تخصص لاختتام الدورة الأولى من السنة التشريعية 2022 – 2023.

2- جلسة عمومية لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية

بناء على أحكام الفصل 130 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، وعلى أحكام النظام الداخلي لمجلس المستشارين ذات الصلة، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 31 يناير 2023 جلسة عامة خصصت لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية، في إطار تجديد الثلث الثاني لأعضائها. وبعد إجراء عملية الانتخاب، وفقا للإجراءات والتدابير القانونية ذات الصلة، أسفرت نتائج التصويت عن انتخاب السيد "محمد ليديدي" عضوا جديدا بالمحكمة الدستورية، بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، كالتالي:

- الأصوات المعبر عنها: 89

- الأصوات المعتبرة صحيحة: 80

- الأصوات الملغاة: 09

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الأربعاء فاتح فبراير 2023، بحضور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وخصص لدراسة مشروع قانون رقم 48.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

ويرمي هذا المشروع، الذي وافقت اللجنة عليه بالإجماع، إلى تهيئة لائحة المؤسسات والمناصب العليا المشار إليها في الملحق رقم 2، من خلال إضافة مؤسستين إلى لائحة المؤسسات العمومية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة وهما: "المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة" و"المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية".

❖ المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة:

نظمت المجموعة يوم الأربعاء فاتح فبراير 2023 ورشة عمل علمية تتعلق بالبرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة .

واستهدفت هذه الورشة، التي عرفت مشاركة مستشارين برلمانيين وخبراء في المجال، توضيح الرؤى والإشكالات التي يثيرها الموضوع، والتوجهات والانتظارات والمقاربات والمعايير، بهدف توحيد منهجية مقارنة البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية الإعاقة بين مختلف أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، بغية الخروج بتصور مشترك.

كما سعى اللقاء، على الخصوص، إلى توضيح المفاهيم المرتبطة بالموضوع وأهدافه، وتحديد المرجعيات الدولية والوطنية لمقاربة الإطار المعياري للموضوع وسياقاته المختلفة، واستحضار أهم السياسات والبرامج المعتمدة ذات الصلة، وتوضيح معايير وجاهة وفعالية ونجاعة البرامج الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وقد تم في هذا الصدد الوقوف عند أهم القضايا التي يطرحها موضوع الإعاقة بالمملكة، وتحديد أوجه التقدم المحرز والاختلالات والتأخرات وتحديات التنفيل، والتعرف على أهم القاطنين في مجال الإعاقة، فضلاً عن تحديد أدوارهم وتفاعلهم والبحث عن المسارات الهيكلية والتنظيمية لتجاوز التحديات التي يطرحها موضوع الإعاقة.

❖ لجنة القطاعات الإنتاجية:

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الثلاثاء 31 يناير 2023 أنهت خلاله دراسة مشروع قانون رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء. وقد تمت المصادقة على هذا المشروع، كما تم تعديله، بالإجماع.

❖ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أنهت اللجنة في الاجتماع الذي عقده يوم الثلاثاء 31 يناير 2023 دراسة مشروع قانون رقم 54.22 يقضي بتنظيم وتغيير القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى. وقد صادقت اللجنة على المشروع بالإجماع وبدون تعديل.

❖ المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالتنمية الجهوية ومناخ الأعمال

- الثلاثاء 07 فبراير 2023 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بالقاعة 5:
✓ الاجتماع الثالث للمجموعة.

لجنة السياسة الخارجية بالبرلمان الأندلسي تدحض تصريحات

رئيسة هذه الهيئة بالجزائر.



جددت لجنة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والدبلوماسية البرلمانية للبرلمان الأندلسي التأكيد على موقفها الثابت الداعم للوحدة الترابية للمملكة وللمبادرة الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية وذلك رداً ودحضا للتصريحات التي أدلت بها رئيسة هذا البرلمان خلال الدورة الـ 17 لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التي انعقدت مؤخراً بالجزائر.

فعلى إثر الاتصالات المكثفة التي أجراها السيد نعم ميارة رئيس المجلس مع رئيس وأعضاء لجنة السياسة الخارجية، العلاقات الدولية والدبلوماسية البرلمانية بالبرلمان

الأندلسي، توصلت رئاسة المجلس من هذه الأخيرة ببلاغ أكدت فيه أنها أقرت بتاريخ 3 فبراير 2023، موقفها الراسخ، الداعم للسيادة السياسية والوحدة الوطنية والحفاظ على الوحدة الترابية للمملكة المغربية كدولة ذات سيادة معترف بها من قبل الأمم المتحدة، وللمبادرة للحكم الذاتي حول النزاع في الصحراء ولتعزيز السلم والاستقرار، واعتبار الحوار المتحضر أفضل سبيل لبلوغ التوافقات الضرورية المفضية إلى مناخ من السلام الحقيقي والدايم.

وذكرت اللجنة في هذا السياق، بأنها كانت قد عقدت اجتماعاً في مراكش في 3 يوليو 2022، وأجرت خلاله نقاشاً حول دعم السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة المغربية، آخذة بعين الاعتبار الحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة الترابية للدول ذات السيادة ككتاب من ثوابت السياسة الخارجية للتجمع الأندلسي، وكذلك الدول الأعضاء في برلمان الأندلس وكون المغرب يحظى بصفة عضو مراقب في هذه الهيئة البرلمانية.

كما أشارت اللجنة إلى انعقاد الجلسة العامة لبرلمان الأندلس في مدينة العيون بالصحراء المغربية بتاريخ 4 يوليو 2022، بمشاركة البرلمان المغربي ممثلاً برئيسي مجلسي النواب والمستشارين، وهي الجلسة التي تم خلالها اتخاذ موقف داعم للحوار السياسي والتعاون البرلماني، كما اطلع خلالها البرلمانيون الأندلسيون بشكل مباشر على الوضع وسجلوا أثناء زيارتهم لمشاريع التنمية السوسيو اقتصادية ومنشآت التعليم والتطبيب السلم والاستقرار والتنمية التي تعم بها المنطقة.

وفي تذكير بأخر قرار رسمي اتخذته البرلمان الأندلسي في هذا الشأن، أكد بيان لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان الأندلس أنهم اجتمعوا في بوكارامانغا، كولومبيا، في 27 أكتوبر 2022، حيث تم التصويت بأغلبية الأعضاء على قرار يؤكد دعم للسيادة السياسية والوحدة الوطنية وسلامة أراضي الدول ذات السيادة المعترف بها من قبل منظمة الأمم المتحدة، معرباً عن دعمه للمبادرة المغربية للحكم الذاتي كحل ممكن وجاد وذو مصداقية لهذا النزاع الإقليمي في إطار قرارات الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة الى أن أعضاء من البرلمان الأنديني كانوا قد قاموا بزيارة للمملكة المغربية للمشاركة في فعاليات مهرجان الناظور للسينما والذي تميز بحضور رئيس مجلس المستشارين في حفله الافتتاحي إلى جانب ممثل مجلس المستشارين لدى البرلمان الأنديني السيد عبد القادر سلامة وممثلة مجلس النواب النائبة فاتن الغالي وكذا العديد من المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين.

وكان الوفد البرلماني المغربي المشارك في أشغال الدورة الـ 17 لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التي انعقدت في الجزائر ما بين 26 و 30 يناير الماضي، عبر عن استنكاره للحدث الذي شهدته جلسة افتتاح الدورة المذكورة وما تضمنه من مس بالوحدة الترابية للمملكة المغربية وتدخّل في الشؤون الداخلية لبلد مسلم عضو في الاتحاد، من لدن ممثلة منظمة برلمانية غير عضو فيه” في إشارة الى النائبة الكولومبية غلوريا فلوريس التي أدعت أنها تتحدث باسم البرلمان الأنديني، ليأتي قرار اليوم ليدحض ويكشف زيف هذه المزاعم وللتأكيد على حقيقة موقف البرلمان الانديني الداعم للوحدة الترابية للمملكة المغربية.

رئيس مجلس المستشارين يبرز في لقاء دراسي أهمية اليتي

الملتزمات والعرائض في تفعيل الديمقراطية التشاركية.



نظمت "لجنة العرائض" بمجلس النواب يوم الخميس 02 فبراير 2023 لقاء تواصليا حول موضوع "تقديم العرائض والملتزمات: من أجل مشاركة ديمقراطية مواطنة" بمشاركة برلمانيين وأساتذة جامعيين وخبراء وطنيين ودوليين.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بكلمة رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة، تلاها نيابة عنه السيد محمد حنين النائب الثاني للرئيس، والتي استهلّت بالتأكيد على الأهمية البالغة التي يمكن أن تؤديها الديمقراطية التشاركية باعتبارها آلية تساعد على الاستيعاب الإيجابي والمنتج لمختلف التحولات والحركات الاجتماعية

وتسريع التفاعل مع المواطنين في همومهم وقضاياهم وفي مبادراتهم المدنية المساهمة في التشخيص الواقعي للمشاكل المطروحة واقتراح الحلول والبدائل العملية لها والتي قد تصل حد المجال التشريعي.

وأضاف السيد النعم ميارة أن هذه الدينامية تؤدي إلى إقامة التوازن المطلوب اجتماعيا وسياسيا، وتساهم في تقليص الهوة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني وتوطيد منسوب الثقة في العلاقة بينها بفضل تنوع روافد المبادرات وتقوية آليات النقاش السياسي والديمقراطي التعددي والحوار المجتمعي الهادئ.

وسجّل أنه إذا كان الإطار التشريعي والقانوني المنظم لممارسة الحق في تقديم الملتزمات والعرائض إطارا جيدا يستجيب للمعايير الدولية في كثير من مقتضياته، فإن دخوله حيز التنفيذ لم يمكن لحد الساعة من تحقيق النتائج المتوخاة بالرغم من العمل التحسيسي المتواصل لدى جمعيات المجتمع المدني من خلال العديد من اللقاءات التواصلية والندوات العلمية ذات الصلة.

وأكد السيد ميارة افتتاح مجلس المستشارين على جميع الاقتراحات والمبادرات التي من شأنها المساهمة في تحقيق الممارسة الفعلية للديمقراطية التشاركية، مشيرا إلى أن المجلس بصدد تشكيل "لجنة العرائض" لدى مكتب المجلس تفعيلًا لنظامه الداخلي، وتمكينها من كافة وسائل العمل المادية والبشرية الضرورية للقيام بالمهام الموكولة إليها، كما أنه يضع اللمسات الأخيرة على مراجعة وتحديث هيكله الإداري ليستوعب أكثر الأدوار الجديدة للمجلس بما في ذلك إحداث بنية إدارية لتلقي الملتزمات والعرائض، والقيام بمراجعة شاملة لموقعه الإلكتروني على شبكة الأنترنت من أجل تعزيز تواصله مع محيطه الخارجي والاستجابة أكثر لمتطلبات الديمقراطية التشاركية.

رئيس مجلس المستشارين يدعو إلى إيلاء أهمية خاصة للعنصر

البشري في مشروع تطوير المنظومة الصحية الوطنية.



نظمت فرق الأغلبية بمجلس المستشارين يوم الثلاثاء 31 يناير 2023، لقاء دراسيا حول موضوع " إصلاح المنظومة الصحية ورهان بناء الدولة الاجتماعية" وذلك بحضور رئيس المجلس السيد النعم ميارة، والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السيد مصطفى بايتاس، ووزير الميزانية، السيد فوزي القجع، إضافة إلى رؤساء السادة رؤساء فرق الأغلبية البرلمانية بالمجلس، وممثلين عن هيئات المجتمع المدني الناشطة في المجال الصحي .

في مستهل كلمته التي ألقاها بالمناسبة، ذكر السيد النعم

ميارة بأن هذا اللقاء، الذي يأتي في نهاية الدورة البرلمانية الحالية المهمة من

حيث الإنتاج ومن حيث مراقبة العمل الحكومي، يفتح النقاش حول مسألة المنظومة الصحية التي ترتبط بمدى قدرتنا على أن يكون لدينا الحس التضامني أولا وإحساس حقيقي بضرورة الرقي بالمنظومة إلى مستويات تحفظ كرامة المواطنين.

وأكد السيد الرئيس أن التغطية الصحية تعد ركيزة أساسية في بناء منظومة صحية قوية لأنها ستمكن من تطوير الخدمات الصحية، مشيرا إلى أن مشاريع القوانين قيد الدراسة والتصويت في البرلمان تدخل في إطار تعزيز منظور جديد للتعاطي مع إشكالات المجتمع والمسألة الجهوية وذلك من خلال جعل الشأن الاجتماعي جمويا للحفاظ على خصوصية الجهات وتقديم خدمات القرب.

وأضاف أن الجانب المتعلق بالتغطية الصحية من ورش تعميم الحماية الاجتماعية لا يمكن أن يكون فعالا بشكل كامل دون الاهتمام بالعنصر البشري الذي يعد ركيزة أساسية في تطوير المنظومة الصحية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشددا على أهمية ما تم الاتفاق عليه بين الوزارة والمركزيات النقابية

وأبرز أن الحكومة تشتغل على إعداد تصور جديد ومتكامل لتأهيل المنظومة الصحية الوطنية، يجعل تحسين العرض الطبي لفائدة المواطنين في صلب الإصلاح مشيرا الى أن مكونات هذا البرنامج الإصلاحي تستند على أربعة مراكز أساسية تتمثل في اعتماد حكمة جيدة بالقطاع وتممين الموارد البشرية، وتأهيل البنيات التحتية عبر تدعيم البعد الجهوي وتجويد خدمات القرب.

في لقاء دراسي حول الصحافة والإعلام، رئيس مجلس

المستشارين يدعو إلى الإمتداع بالأوضاع الاجتماعية للصحافيين والاهتمام بالإعلام الجهوي ليكون

في مستوى تحديات تنزيل الجموية الموسعة.

نظمت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين يوم الأربعاء فاتح فبراير 2023 لقاء دراسيا حول موضوع "الصحافة والاعلام: الانتظارات ورهانات الإصلاح وتحديات تأهيل المقاولات الإعلامية"، وذلك بمشاركة عدد القطاعات الوزارية المعنية وعدد من الخبراء والمهتمين بالميدان.



وتميزت الجلسة الافتتاحية لأعمال هذا اللقاء بالكلمة التوجيهية للسيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين والتي ذكر في مستهلها بالأدوار الحاسمة التي قام بها الإعلام بكل وطنية وإخلاص في كل المحطات التاريخية التي مر منها المجتمع والدولة المغربية، منوها برقي أدائه في لحظات الإجماع الوطني كلما تعلق الأمر بتحصين الوحدة الترابية والسكانية للمملكة، وكما ارتبط الأمر بتعزيز مسار الانتقال الديمقراطي وإنجاز الإصلاحات الدستورية الكبرى.

كما استحضر السيد الرئيس في هذه الكلمة، التي تلتها نيابة عنه عضو المكتب السيدة صفية بلققيه، احتضان المجلس سنة 2011 لقاءات الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع بمشاركة مجتمعية واسعة، وذلك في إطار نهجه المستمر، الذي يعمل على تقويته ودعمه، والمتمثل في رعاية النقاش العمومي التعددي حول كبريات القضايا التي تشغل بال الرأي العام الوطني

واعتبر السيد ميارة أنه بالرغم من أن الإصلاحات التي همت الترسانة القانونية المؤطرة للقطاع قد عرفت قفزة نوعية، فإنها تبقى مع ذلك قابلة بشكل مستمر للتجديد والتحيين اعتبارا للتحويلات المتسارعة التي يشهدها القطاع في ظل الثورة التكنولوجية التي لا تتوقف عن مفاجأتنا كل يوم.

وأبرز رئيس مجلس المستشارين أن قطاع الصحافة حطي ولا يزال بالاهتمام الأوفى من طرف كل الفاعلين، بما فيهم الجهازين التنفيذي والتشريعي وكذا العاملين في القطاع وجميعياتهم المهنية وهيئاتهم التمثيلية، من أجل تطوير الممارسة الإعلامية والارتقاء بها من حيث تجويد الترسانة القانونية وتوفير الشروط المادية والمعنوية لتحرير القطاع وتمتمعه بما يستدعيه من توفير مساحات واسعة للإعمال الفعلية لحرية الرأي والتعبير، وكذا الاعتناء بالأوضاع المادية والشؤون الاجتماعية للصحفيين والعاملين في الميدان ولا سيما عبر دعم المقاولات الصحفية بكل ما يمكن من ضمانات قانونية ودعم مالي.

كما شدد السيد الرئيس في مداخلتة على ضرورة الاهتمام بالإعلام الجهوي الذي برز كفاعل رئيسي بدأ يفرض نفسه مقوماً مهماً في تدعيم الديمقراطية والشفافية وتوعية المواطن بتلازم حقوقه وواجباته، ومواكبة السياسات العمومية في المجالات الترابية الجهوية والمحلية، فضلاً عن كون هذا الصنف من الإعلام بات وسيلة فعالة في هيكلية الديمقراطية باعتباره يدخل في ما يصطلح عليه "إعلام القرب" الذي يقوي المشاركة السياسية للمواطنين ويذكي انخراطهم في تدبير الشؤون المحلية.

ولفت السيد الرئيس إلى أن الإعلام الجهوي تطور بالموازاة مع التقدم الحاصل على مستوى تنزيل الديمقراطية الجهوية الموسعة، لكنه تطور يبقى بطيئاً وفي حاجة إلى مزيد من الدعم والمؤازرة حتى يصير هذا الإعلام فاعلاً حقيقياً، بجانب الفاعلين الرسميين من جهات وجماعات ترابية ومصالح خارجية، يحدث الأثر المرغوب في مواكبة السياسات المحلية وتقييمها خدمة للصالح العام.

برلمانيون من المنطقة المتوسطية يدعون إلى جعل الثقافة في

صلب التنمية المستدامة.



دعا ممثلو البرلمانات الوطنية الأعضاء بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، يوم الجمعة 03 فبراير 2023، إلى جعل الثقافة في صلب التنمية المستدامة، لإذكاء الوعي الجماعي بالتغيرات المناخية والتحديات التي يواجهها العالم.

وأكد البرلمانيون في هذا اللقاء الذي نظمته مجلس المستشارين، "لجنة تعزيز مستوى الحياة والتبادل بين المجتمعات المدنية والثقافية" التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، أهمية جعل القطاع الثقافي أكثر استدامة في بلدان المنطقة من خلال تعزيز المعرفة والممارسات الجيدة وتنسيق الجهود بين الدول لضمان الاستدامة البيئية.

كما شددوا على ضرورة دعم جهود بلدان المنطقة من أجل بلورة وتنفيذ اتفاقيات وسياسات قطاعية من شأنها أن تحقق قيمة مضافة للجهود الدولية.

وفي كلمة لها بالمناسبة، قالت وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة ليلي بنعلي، إن الوزارة تهدف إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة والانتقال التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر، باتخاذ مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لتنمية الطاقات المتجددة والنظيفة، والنجاعة الطاقوية، وكذا اعتماد الاقتصاد الدائري في مجال تدير النفايات الصلبة والسائلة، إلى جانب إجراءات ستجعل من الصناعة الخالية من الكربون بالمملكة.

ولفتت السيدة بنعلي إلى أن الوزارة بلورت استراتيجية تنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية طويلة المدى، بتنسيق مع جميع الفاعلين المعنيين على المستوى الوطني والتراحي، والتي ترمي إلى تقوية تطوير الطاقات المتجددة لإنتاج كهرباء نظيفة، وكهربية الاستخدامات في قطاعات الصناعة والنقل، وتحفيز الاقتصاد الدائري.

وأوضحت المسؤولة الحكومية أن هذه الاستراتيجية تهدف كذلك إلى تطوير الهيدروجين الأخضر واستعماله في الصناعة ووسائل النقل الثقيلة، وتعزيز الرقمنة والمدن الذكية ذات بصمة كربونية منخفضة، مضيفة أنه يتم إيلاء أهمية خاصة للنجاعة الطاقوية ضمن المخططات الاستراتيجية، باعتبارها رافعة محممة لتحقيق الانتقال الطاقوي وتعزيز السيادة الطاقوي.

وفي هذا السياق، أشارت الوزيرة إلى أنه تم اعتماد مقاربة جديدة للنجاعة الطاقوية سيُمكن تنزيلها من تحقيق اقتصاد في الطاقة بنسبة 20 في المائة على الأقل بحلول سنة 2030، مبرزة أنه يتم العمل على تهيئة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تحديد أهداف ومؤشرات واضحة قابلة للقياس.

من جانبه، أكد رئيس لجنة تعزيز مستوى الحياة والتبادل بين المجتمعات المدنية والثقافية، المستشار البرلماني، محمد زيدوح، أن هذا اللقاء يهدف إلى تدارس إحدى القضايا التي أصبحت تكتسي أهمية كبرى بالنظر للتحويلات الدولية والإقليمية وما تطرحه من تحديات متنامية تستدعي تكثيف الجهود المشتركة وتعزيز آليات التعاون دول المنطقة من أجل بناء مستقبل أكثر اخضراراً.

وأبرز السيد زيدوح أن هذا اللقاء هو الأول من نوعه خلال فترة رئاسة البرلمان المغربي للجمعية البرلمانية، إذ تتوخى اللجنة البرلمانية من خلاله إرساء تقاليد جديدة مسيرة للنسق العالمي ومواكبة الأزمات متعددة الأبعاد والمرتبطة بالتحديات المناخية والتي "تفرض علينا اليوم العودة إلى مكون أصيل من مكونات التنمية المستدامة وهو الثقافة في كامل أبعادها لإنقاذ مستقبل العالم وصون حقوق الأجيال القادمة".

وقال "إن طموحنا المشترك كدول تنتمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط هو بحث وتعزيز سبل التعاون والتكامل الثقافي من أجل جعل هذا القطاع أكثر استدامة وصدقا للبيئة"، منوهاً بجهود المغرب من أجل تعزيز مكانة الثقافة وذلك بإدراجها كمحور رئيسي ضمن محاور النموذج التنموي الجديد وفي البرامج الحكومية الجاري تنفيذها إلى جانب المكانة التي تحظى بها ضمن مقتضيات الدستور.

وفي سياق ذي صلة، شدد ممثلو البرلمانات الوطنية الأعضاء بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط المشاركون في هذا اللقاء، على أن الفاعلين الثقافيين يضطلعون بدور كبير لرفع وعي المواطنين وتغيير واقع المنطقة المتوسطية، لتحقيق السلم وازدهار السكان وتمتية الكوكب، مؤكداً أن العمل البرلماني في هذا المستوى بالغ الأهمية لضمان تكامل الجهود.

واعتبر المتدخلون أن البطالة وتداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا وانعدام المساواة الاجتماعية إلى جانب تفشي الهشاشة والهجرة عوامل يمكنها أن تساهم في نشر الإيديولوجيات المتطرفة، وهو ما يجعل الثقافة عنصراً مهماً وضرورياً من أجل تحقيق السلام ونشر التسامح.

وأكدوا على ضرورة إدراج مفهوم حماية البيئة في المناهج والبرامج الدراسية والجامعية، وإشراك شباب وأطفال منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في مسار التحول البيئي، من خلال برامج التبادل الثقافي والمحيمات الصيفية المخصصة لزيادة الوعي بالمتطلبات المناخية، والعمل على الحفاظ على التراث البيئي من خلال الثقافة من أجل عالم أكثر اخضراراً.

كما دعوا إلى تشجيع الصناعات الثقافية الإبداعية والمستدامة والاستثمار في البنيات التحتية، ودعم التحول البيئي في المجالات الثقافية المختلفة، من خلال تشجيع تنظيم مهرجانات وحفلات موسيقية صديقة للبيئة، والاستفادة من المواد المعاد تدويرها والقابلة لإعادة التدوير.

■ اجتماع بالبرلمان المغربي، مُخصّص لمسلسل التقييم الشامل

ومتعدد الأبعاد لعلاقاته مع البرلمان الأوروبي.



ترأس رئيس مجلس النواب، راشد الطالبي العلمي، ورئيس مجلس المستشارين، النعم ميارة، يوم الثلاثاء 31 يناير 2023، اجتماعا تنفيذيا لإعلان البرلمان المغربي الصادر بتاريخ 23 يناير 2023، والمتعلق بإخضاع علاقات المؤسسة التشريعية بالمملكة مع البرلمان الأوروبي لتقييم شامل.

وخصص هذا الاجتماع، الذي انعقد بمقر مجلس المستشارين، لمسلسل التقييم الشامل ومتعدد الأبعاد لعلاقات البرلمان المغربي مع البرلمان الأوروبي.

وكان البرلمان المغربي بمجلسيه، أعلن في بيان مشترك أصدره في 23 يناير الماضي، عن قراره إعادة النظر في علاقاته مع البرلمان الأوروبي وإخضاعها لتقييم شامل وذلك إثر اعتماد هذا الأخير قرارا مناوئا للمغرب.

رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في

الخارج تستقبل رئيس لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ الشيلي.



عقدت السيدة نائلة مية التازي رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج لقاء مع السيد Jaime Quintana رئيس لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي يوم الإثنين 30 يناير 2023، الذي قام بزيارة عمل لبلادنا خلال الأسبوع الماضي.

شكل هذا اللقاء مناسبة أشاد خلالها الطرفان بعمق العلاقات الثنائية بين البلدين والدynamية التي تشهدها بفضل السياسية الدبلوماسية الحكيمة لقيادة البلدين.

وقد دعا السيد Jaime Quintana إلى خلق منتدى

اقتصادي بين المغرب والشيلي من أجل استثمار فرص التعاون بين البلدين لاسيما في مجالي الصيد البحري والفوسفات مع تعزيز منطوق الشراكة والتعاون والانفتاح على باقي القطاعات الأخرى، كما ذكر بعوامل التقارب بين البلدين في أبعادها الثقافية والجغرافية والبشرية.

ومن جهة أخرى نوه السيد Jaime Quintana بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي باشرتها المملكة المغربية إبان فترة الربيع العربي بقيادة جلالة الملك محمد السادس ودستور 2011 وما أفرزه من تطور ديمقراطي وحقوقية.

وأكدت السيدة نائلة مية التازي، رئيسة لجنة الخارجية من جهتها على ضرورة خلق دينامية اقتصادية متنوعة وفي هذا السياق اشارت لدور الاتحاد العام لمقاولات المغرب كإطار مواكب لهذه الدينامية.

كما استعرضت الأدوار الدستورية لمؤسسة مجلس المستشارين على مستوى التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية.

وفي سياق استعراضه للوضع السياسي الداخلي الجديد في الشيلي، أشار السيد Jaime Quintana للتطورات الكبرى التي يعيشها بلده ولاسيما في قطاعي التعليم والصحة والتوجه الجديد نحو الدولة الاجتماعية وما يرافقه من تحديات كبرى.

ونوهت السيدة نائلة مية التازي رئيسة لجنة الخارجية بالموقف الثابت لجمهورية الشيلي من قضية الوحدة الترابية للمملكة، وتطرقت بنفس المناسبة للوضع اللإنساني لمحتجزي مخيمات تندوف ومعاناتهم من جميع النواحي الإنسانية والحقوقية.

وفي الختام دعت السيدة نائلة مية التازي السيد Jaime Quintana إلى زيارة الاقاليم الجنوبية للمملكة ودعوة رجال الأعمال الشيليين للوقوف على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنموي بالمنطقة.

■ **فرق الأغلبية بمجلس المستشارين تنظم لقاء دراسيا حول موضوع " إصلاح المنظومة الصحية ورهان**

بناء الدولة الاجتماعية".



تفعيلا للمقاربة التشاركية، ومن أجل إغناء النقاش حول مشاريع القوانين المرتبطة بتأهيل المنظومة الصحية الوطنية، نظمت فرق الأغلبية بمجلس المستشارين يوم الثلاثاء 31 يناير 2023، لقاء دراسيا حول موضوع "إصلاح المنظومة الصحية ورهان بناء الدولة الاجتماعية" وذلك بحضور برلماني وحكومي مهم ومشاركة فاعلين ومهنيين في القطاع الصحي.

وتميزت أعمال هذا اللقاء بحضور، على

الخصوص، كل من رئيس مجلس المستشارين السيد نعم ميارة، والوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان السيد مصطفى بايتاس، والوزير المنتدب المكلف بالميزانية، السيد فوزي لقجع، بالإضافة إلى السيد مصطفى البكوري فريق التجمع الوطني للأحرار والسيد عبد السلام البار رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والسيد لمرباط لخمار رئيس فريق الاصلالة والمعاصرة.

وفي مداخلة بالمناسبة، قال رئيس مجلس المستشارين السيد نعم ميارة، إن هذا اللقاء الذي يأتي في نهاية الدورة البرلمانية الحالية المهمة من حيث الإنتاج ومن حيث مراقبة العمل الحكومي، يفتح النقاش حول مسألة المنظومة الصحية التي ترتبط بمدى قدرتنا على أن يكون لدينا الحس التضامني أولا وإحساس حقيقي بضرورة الرقي بالمنظومة إلى مستويات تحفظ كرامة المواطنين.

وأكد السيد ميارة أن التغطية الصحية تعد ركيزة أساسية في بناء منظومة صحية قوية لأنها ستتمكن من تطوير الخدمات الصحية، مشيرا إلى أن مشاريع القوانين قيد الدراسة والتصويت في البرلمان تدخل في إطار تعزيز منظور جديد للتعاطي مع إشكالات المجتمع والمسألة الجهوية وذلك من خلال جعل الشأن الاجتماعي جمويا للحفاظ على خصوصية الجهات وتقديم خدمات القرب.

بدوره، وصف السيد فوزي لقجع ورش تأهيل المنظومة الصحية الذي باشر المغرب تنزيهه بأنه ثورة حقيقية وضع أسسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ توليه العرش، وتوّجها منذ ثلاث سنوات بإطلاق مشروع تعميم الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين والمواطنات، مبرزا أنه مع إطلاق هذا الورش انطلق مسار تحديتي بلغ لحظة التحول الاستراتيجي الكبير للدولة المغربية باحتلال الموقع الذي تستحق.

واعتبر الوزير المنتدب أنه لا يمكن استيعاب الدينامية التي أحدثها هذا الورش إذا لم نأخذ مسافة ودون إلقاء نظرة على إنجازات الألفية الثانية، مضيفاً أنه حان الوقت لننجز القفزة الكبرى لأن شروطها قد اجتمعت، والورش التنموي الجديد تجسده الحماية الاجتماعية، وموضحاً أن هذا المفهوم الأخير قد انطلق وهو في العمق دلالة على انتقال القدرات الذاتية لدولة مؤهلة للقيام بأدوار اجتماعية واقتصادية أكثر تقدماً وتأثيراً.

من جهته، اعتبر السيد مصطفى بايتاس أن ورش الحماية الاجتماعية هو هيئة إنصاف ومصالحة جديدة ومفتوحة على جميع مناطق المغرب والفئات المجتمعية لاسيما التي تعيش في وضعية هشاشة، لافتاً إلى أن المغرب يعيش حدثاً لا يقل أهمية عن أبرز حدثين تحققت فيهما التعبئة والانخراط الكبيرين، وهما المسيرة الخضراء من جهة، ومن جهة أخرى الحدث الذي شكلته حكومة التناوب.

وأفاد السيد بايتاس بأن ورش الحماية الاجتماعية سيكلف الدولة 50 مليار درهم، وهو مبلغ يجعل التفكير في توفير الإمكانيات لضمان استدامة الخدمات من بين التحديات المطروحة، معتبراً أن هذه المسؤولية تقع على الجميع، داعياً كذلك إلى ضرورة الحرص والتفكير لتوفير عرض صحي عمومي لضمان الرعاية الصحية لكافة الأفراد.

من جهتهم أبرز رؤساء فرق الأغلبية بمجلس المستشارين أن النهوض بالقطاع الصحي والعمل على تطويره والرفع من أدائه مسؤولية مشتركة، مشددين على أن الإصلاح العميق للمنظومة الصحية ضرورة ملحة وألوية وطنية ضمن أولويات السياسة العامة للدولة الرامية إلى تميمين الرأسمال البشري والاعتناء بصحة المواطنين كشرط أساسي وجوهري لنجاح النموذج التنموي.

ودعوا في هذا السياق، إلى التركيز على معطيات وتوجهات الخريطة الصحية الوطنية والخرائط الصحية الجهوية وتفعيل دور مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وإقرار سياسة دوائية عقلانية مواكبة، مؤكداً على أهمية استكمال الدراسة والمصادقة على مختلف مشاريع القوانين التي تمثل الترسنة القانونية لتكريس حكمة مؤسساتية وتديرية جديدة لإصلاح القطاع الصحي.

أما رؤساء وممثلو الهيئات الطبية ومهنيو القطاع الصحي، فسجلوا مجموعة من الاختلالات التي يتعين التغلب على وأبرزها عدم تكافؤ العرض الطبي على المستوى الوطني، وضعف على مستوى نسبة التأطير الطبي، وارتفاع نسبة الأداء المباشر للأسر، وارتفاع ثمن الأدوية في المغرب مقارنة مع دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى العجز الكبير على مستوى المنظومة البشرية، خصوصاً على مستوى الممرضين والأطعم شبه الطبية، إلى جانب إشكالية هجرة الأطباء.

وتوقف المهنيون أيضاً عند ضرورة تلبية احتياجات السكان سواء على مستوى الحد من الفوارق المجالية والاستثمار وتحفيز الموارد البشرية، إلى جانب اعتماد البعد الجهوي في تقديم الخدمات والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

وحددوا التأكيد على أن القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية أعطى إشارة قوية للنهوض بالقطاع الصحي والرفع من أدائه حين اعتبر المسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكل الفاعلين، وهو ما يدعو إلى ضرورة ضمان الأمن الصحي والديمقراطية الصحية الوطنية، باعتبارها مصطلحات جديدة على السياسة الصحية وذلك من أجل تجاوز التفاوت القائم وضمان تغطية صحية شاملة وتحقيق سيادة دوائية وضمان العلاج لكل شرائح المجتمع. (موقع بصرف)

مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل تنظف لقاء

دراسيا حول موضوع " الصحافة والإعلام: الانتظارات

ورهانها الإصلاح وتحديات المقابلة الإعلامية".



نظمت مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين، يوم الأربعاء فاتح فبراير 2023، لقاء دراسيا حول موضوع "الصحافة والإعلام: الانتظارات ورهانها الإصلاح وتحديات المقابلة الإعلامية"، وذلك بحضور ممثلين عن قطاعات وزارية وهيئات نقابية ومهنية. وقد تميز هذا اللقاء بالكلمة التوجيهية للسيد نعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، والتي تلتها نيابة عنه السيد صفية بلققيه عضو مكتب المجلس، وكذا بكلمات كل من الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، السيد مصطفى بايتاس، والسيد الكاتب العام لقطاع الاتصال.

كما تناولت الكلمة المستشارة السيدة فاطمة زوكاغ عن مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل أكدت فيها أن هذا اليوم الدراسي يأتي في إطار سلسلة الأيام الدراسية والتشاورية التي دأبت المجموعة على تنظيمها مع مختلف الفرقاء والمكونات حول القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام، مبرزة أن الصحافة والإعلام مكون محوري في بناء رأي عام واع حول القضايا والإشكالات المرتبطة بتدبير الشأن العام وطنيا ومحليا، بل في مختلف المجالات ومناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وأضافت أنه من هذا المنطلق كان لزاما أن يُحاط حقل الاعلام والصحافة، بالضمانات القانونية، وهو ما تم توثيقه من خلال المكتسب الدستوري المتمثل في أحكام الفصل 28 من دستور 2011 والذي وأكب تنزيهه وضع البنيات القانونية والمؤسسية الكفيلة بضمان ممارسة مهنية في إطار من الحرية المسؤولة، توجت بصدر ترسانة قانونية سنة 2016 تمثلت في مدونة للصحافة تضمنت القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة و النشر؛ والقانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين؛ و القانون رقم 90.13 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للصحافة.



وقد شددت مداخلات باقي المشاركين في هذا اللقاء على ضرورة مواكبة التطور المتسارع الذي يعرفه المشهد الإعلامي لاسيما في ظل التغيرات والمستجدات الجيوسياسية والتطورات التكنولوجية التي يوظف فيها الإعلام سواء لتعزيز المكتسبات أو تقويضها، كما الحاجة الملحة إلى النهوض بالممارسة الصحفية من خلال تأهيل المقابلة الإعلامية لاسيما الإلكترونية في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة وما تفرضه من تحديات مرتبطة بالأخلاقيات والممارسة المهنية وكذا على مستوى القوانين المنظمة .

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma